



نشرة (يونامي) الإخبارية صوت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق

تشرين الأول/أكتوبر 2007

العدد السابع عشر

النشرة الإخبارية لنشاطات (يونامي)



استضاف الأمين العام مأدبة عشاء/إفطار لتوديع مسؤولي الحكومة العراقية والدبلوماسيين الدوليين. السيد أشرف قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق متوسماً الضيوف، بغداد، 1/ تشرين الأول/ أكتوبر 2007.

مأدبة إفطار/ عشاء لوداع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة

أقام السفير أشرف قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، قبل مغادرته لتسلم مهامه الجديدة في السودان مأدبة عشاء/إفطار لمسؤولي الحكومة العراقية والدبلوماسيين الدوليين في مقر إقامته في المنطقة الخضراء ببغداد. وتم خلال هذه المناسبة التي أقيمت في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 2007 لقاء عدد من كلمات الامتنان والتقدير للدور الإيجابي الذي لعبه السفير قاضي أثناء تعيينه مبعوثاً للأمم المتحدة في العراق والذي استمر أكثر من ثلاثة أعوام.



الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة يودع عائلة يونامي

عندما تمت تسميته ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة في العراق وافقت على التعيين بفخر كبير مع وعي التام بتعقيدات الوضع في العراق وطبيعة التحديات المقبلة. ولقد علمت أن تحقيق أهداف بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق سيكون أمراً عسيراً يتطلب عزمًا لا يلبس ومثابرة لا هوادة فيها. غير أنني، وبشكل أساسي، كنت أعني أنه لن يكون بالإمكان تحقيق مهام البعثة الصعبة للغاية إلا من خلال الفريق المناسب. ولقد كنتم فريقاً استثنائياً ومهنيًا ومتفانيًا وذو مبادئ.

وفي الوقت الذي أغانر فيه سيظل جزء مني باق معكم. إن الأوامر الثلاث التي قضيتها في البعثة لا يمكن أن تُنسى بل قد تكون من أكثر تجارب حياتي إثارة. وسيكون من الصعب تعويض الروابط والصداقات التي كونتها في إطار روح البعثة الفريدة.

كما انني أغانر وأنا مطمئن إذ أنني أعلم أن الممثل الخاص الجديد للأمين العام للأمم المتحدة، وهو زميلي وصديقي ستافان دي ميستورا، متمكن على نحو فريد ولديه دراية بكافة الأمور المتعلقة بالعراق. إن قيادته لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في هذه الظروف الحساسة، مع دعمكم له، سيعزز بالتأكيد من فرص البعثة للوفاء بتعهداتها والتزامات الأمم المتحدة إزاء العراق والتي تدعو إليها الولاية الجديدة التي نص عليها قرار مجلس الأمن 1770.

والآن أقول لكم الوداع يا زملائي واتمنى لكم كل التوفيق ودمتم سالمين.

أشرف قاضي



ديفيد شيرر، عمان 27 أيلول/سبتمبر 2007

نشرة يونامي تجري لقاءً مع السيد ديفيد شيرر نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق

نشرة يونامي: هلا أعطيت قراء نشرة يونامي نبذة موجزة عن خلفيتك الشخصية والمهنية؟ وما هو شعورك وأنت تتقلد منصبك الجديد؟

ديفيد شيرر: أنا نيوزيلاندي وقد ترعرت في ذلك البلد وأنا متزوج من سيدة نيوزيلاندية ولدي طفلين؛ صبي وفتاة يبلغان من العمر 10 سنوات و9 سنوات على التوالي. وقد شاركت في العديد من النشاطات الإنسانية والنشاطات المتعلقة بالمساعدات لفترة تربو على العشرين عاماً ابتداءً من المنظمات غير الحكومية العاملة في سيريلانكا والعراق وشمال العراق والصومال ورواندا مروراً بمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات في رواندا وسيراليون وليبيريا وكوسوفو وأفغانستان. لذا فإن جزءاً كبيراً من خدمتي كان مختصاً في مجال الصراع وما بعد الصراع كما عملت ردياً من الزمن في لندن، منها عامين لدى المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، إذ انصب تركيزي على قضايا حل الصراعات. وعدت بعدها إلى نيوزيلاندا لبعض الوقت حيث عملت في مجال السياسة كمستشار سياسي لوزير الخارجية النيوزيلاندي.

لذا يمثل المحيء إلى هذه البعثة بالنسبة لي إلى حد ما خليطاً متنوعاً من حياتي الوظيفية والوظيفية الحالية صعبة للغاية من نواح عدة فهي ربما خطوة رائدة تشكل نقطة التواء للعمل الإنساني والمساعدات وبناء الدولة في إطار عمل صعب إلى أبعد الحدود في واحدة من أكثر المناطق صعوبة في العالم. لقد كان ذلك التحدي فعلاً من العوامل التي دفعتني إلى التقدم لهذا المنصب وقد كنت في قمة السعادة عند منحي هذه الفرصة.

نشرة يونامي: ما الذي تأمل تحقيقه من خلال توليك هذه المهمة؟

ديفيد شيرر: يتعلق عمل الأمم المتحدة الذي أفرده بشكل حقيقي بإعادة بناء العراق وتطويره. (التلتمة ص2)

- 1 - الممثل الخاص للأمين العام يودع عائلة يونامي
- 1 و 2 - نشرة يونامي تجري لقاءً مع السيد ديفيد شيرر نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة
- 2 - بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تنشر تقريرها الحادي عشر حول حقوق الإنسان في العراق
- 3 - نبذة إخبارية عن الدعم المستوري
- 3 - نشاطات الإغاثة وإعادة الإعمار والتنمية
- 3 و 4 - آخر المستجدات الانتخابية
- 4 - موجز صادر عن المكتب الإعلامي
- 4 - آخر المستجدات المتعلقة بالشؤون السياسية
- 4 - نشاطات وحدة الحرس الفيچيين - المركزي

تتمة اللقاء مع السيد ديفيد شيرر

وتقديم الدعم للعراقيين لتحقيق ذلك. كما أدرك أن دوري ينبغي أن يصب في الطرف الآخر من المفاوضات السياسية ولا سيما المصالحة. لذا سوف أسعى قدر الإمكان إلى تقديم الدعم للسيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص الجديد للأمين العام للأمم المتحدة وبذل قصارى جهدي للاستفادة من الطاقات الكبيرة والخبرة التي تمتلكها الأمم المتحدة للمساعدة في هذا الجانب. وفي نهاية المطاف، وبعد صدور القرار الجديد لمجلس الأمن رقم 1770، فقد تم تكليف الأمم المتحدة بولاية ذات نطاق أوسع ومسؤولية أكبر من تلك التي كانت تضطلع بها في السابق. وأرى بأن الأمم المتحدة تمتلك الإمكانيات اللازمة لإحداث تغيير حقيقي وذلك بالضبط ما أوني فعله - إحداث تغيير فعلي.

نشرة أخبار يونامي: في ضوء دعوة مجلس الأمن في قراره المرقم 1770 إلى إعطاء دور أوسع للأمم المتحدة، ما رؤيتكم لدور البعثة فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية؟

السيد شيرر: يبدو أن الوضع الإنساني قد ازداد سوءاً في بعض المناطق في العراق ما يستدعي الاستجابة السريعة من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في المجال الإنساني. وفي ذات الوقت، فإن الاستجابة في مجال الإغاثة ينبغي أن تكون متنسفة مع أهداف التنمية وإعادة التأهيل. وقد صدمتني في الأسابيع الثلاثة الماضية مسألة انتشار مرض الكوليرا في شمال العراق والمناطق المحيطة بالسليمانية على وجه الخصوص. وقد كانت استجابتنا سريعة جداً من خلال منظمة الصحة العالمية وتمثل ذلك في دعم السلطات المحلية بالمعدات وتقديم المشورة فيما يخص مكافحة مرض الكوليرا. وكل ذلك كان نوعاً من الاستجابة الإنسانية، إلا أن مرض الكوليرا نفسه جاء نتيجة لانهايار شبكات المياه التي هي بحاجة إلى إصلاح، ما يستدعي القيام بإعادة تأهيلها، وذلك نشاط آخر كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم بالإشراف عليه خلال الأسابيع الثلاثة الماضية. لذا يتعين علينا في حال وجود مشاكل من هذا النوع التأكد من تقديم المساعدة المناسبة، سواء العاجلة منها أو على المدى القصير، إلا أنه يتوجب أيضاً متابعة المساعدات ذات المدى الطويل وتقديم المشورة لتهيئة حلول مستدامة وليس استجابة لمرة واحدة فقط.

نشرة أخبار يونامي: هل تعتقدون أن تقديم الأمم المتحدة لمساعدات إنسانية قوية سيساعد في تعزيز الجهود في مجال تحقيق المصالحة في البلاد؟

السيد شيرر: بالتأكيد، كما أعتقد أن الشعب العراقي بحاجة إلى الشعور بالأمان، لا مادياً ومن وجهة نظر أمنية فحسب، بل أيضاً من جانب وجود المرافق التي يحتاجها من مستشفيات ومدارس وطاقة كهربائية ومياه وما إلى ذلك من ضروريات الحياة. لذا فإنني أرى أن هاتين المسألتين لا يمكن فصلهما عن بعض بسهولة. فعندما تبدأ عملاً يتعلق بإعادة التأهيل، عليك أن تشرك المجتمعات المحلية والقادة والحكومة والحكومات المحلية في ذلك. وتلك العملية تصب كذلك في عملية المصالحة. لذا ومن الجانب الإنساني والتنموي يتعين علينا البقاء على صلة وثيقة مع زملائنا في الجانب السياسي. كلاهما لا يمكن فصلهما عن بعض وينبغي علينا التأكد من أن نشاطات كلا الفريقين تدعم بعضهما الآخر.

نشرة أخبار يونامي: معظم الوكالات التابعة للأمم المتحدة تتخذ من عمان مقراً لها، هل هناك حاجة و/أو خطة لتغيير هذا الوضع؟

السيد شيرر: صدور قرار مجلس الأمن ذي الرقم 1770 أتاح لنا الفرصة لتوسيع وجودنا على أرض الواقع، إضافة إلى زيادة عدد موظفي الأمم المتحدة في بغداد. وعلى الرغم من أن ذلك ليس بالتغيير الكبير، يتضح لي وبشكل كبير أنه ما لم يكن لدينا موظفون فنيون أساسيون يعملون على أرض الواقع مع الوزارات والحكومة العراقية، فلن يكون بمقدورنا تطوير العلاقات التي من شأنها تحسين الأوضاع في أجزاء أخرى من العراق.

كما أرى أنه يتعين علينا، وكما فعلنا في السابق، التفكير في سبل مبتكرة نتمكن من خلالها من التواجد والمشاركة مع السلطات العراقية بشكل أفضل، فهم بالتأكيد يرغبون في ذلك، كما أنني أرغب في محاولة تحقيق رغبتهم تلك. إلا أن ذلك ينبغي أن يأتي في سياق البيئة الأمنية، إذ يتعين علينا مراقبة هذا أيضاً. غير أنني أرى أننا بحاجة إلى أن ندرس وبصورة أعمق كافة الاحتمالات المتعلقة بالمشاركة، وتلك إحدى المهام التي سأقوم بها في بغداد ضمن إطار قرار مجلس الأمن 1770: تحقيق أقصى تأثير للأمم المتحدة وفي ذات الوقت تقليل الخطر.

نشرة أخبار يونامي: برأيكم، ما مدى خطورة قضية اللاجئين العراقيين، ومن ناحية أخرى، ما هي الأولويات الحاسمة بالنسبة للأمم المتحدة في هذا الشأن؟

السيد شيرر: يتسم وضع اللاجئين العراقيين بالأهمية البالغة بسبب تأثيره على استقرار المنطقة برمتها لا سيما في كل من الأردن وسوريا اللتين تتحملان العبء الأكبر من هؤلاء اللاجئين القادمين عبر الحدود.

وأعتقد أن الأمم المتحدة قد لعبت دوراً متمائياً طوال الأشهر الست أو السبع الماضية في هذا المجال، لا سيما مفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلا أن السبب الجذري للمشكلة يكمن في نهاية المطاف داخل العراق نفسه. فهؤلاء الناس يهربون من العراق بسبب الوضع داخل العراق وبالنسبة لنا يتعين أن نركز بشكل رئيسي على إيجاد حل للمشكلة عن طريق دعم الجهود المبذولة في سبيل تحقيق المصالحة وإعادة التأهيل في العراق.

نشرة أخبار يونامي: خلال اجتماع رفيع المستوى في نيويورك، قال السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، أن "العراق أصبح مشكلة العالم بأسره". هل كانت تلك هي الرسالة التي نقلها لكم خلال لقائكم به؟

السيد شيرر: لقد أعرب الأمين العام عن قلقه البالغ حول ما يجري في العراق وعبر عن ذلك بوضوح شديد. ولكم أدهشني موقفه القائل أنه بعد صدور قرار مجلس الأمن 1770 يتعين على الأمم المتحدة أن تنهض بمشاركة أكبر في مختلف الجوانب المتعلقة بالمصالحة والتنمية في العراق، ليس بسبب صدور هذا القرار فحسب، بل أيضاً لكونه الفعل الصحيح الذي يتعين القيام به، وقد عبّر عن ذلك بشكل مؤثر للغاية. ولمست إحساسه الشخصي بوجود قيام الأمم المتحدة بزيادة حجم مشاركتها. وتلك كانت الرسالة الواضحة التي نقلها لي قبل قدومي إلى هنا.

*** **

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تنشر تقريرها الحادي عشر حول حقوق الإنسان في العراق

في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2007، أطلق مكتب حقوق الإنسان تقريره الحادي عشر حول وضع حقوق الإنسان في البلاد حيث يغطي التقرير الفترة من 1 نيسان/أبريل وحتى 30 حزيران/يونيو 2007. وأقر التقرير بالتحديات التي تواجه حكومة العراق فيما يخص العنف المتواصل والأزمة الإنسانية التي تزداد حدتها يوماً بعد يوم.

للمزيد من المعلومات حول التقرير الحادي عشر والخاص بحقوق الإنسان، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني <http://www.uniraq.org>

آخر المستجدات المتعلقة بحقوق الإنسان

واصل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مراقبة وحماية النشاطات التي تضطلع بها مكاتبه في كل من أربيل وعمان وبغداد، حيث تمت مقابلة ضحايا وشهود حالات انتهاك حقوق الإنسان، إضافة إلى المنظمات والنشطاء المعنيين بحقوق الإنسان ومسؤولين في الحكومة والقوة متعددة الجنسيات. كما قام مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بزيارة عدد من السجون ومراكز الاعتقال التابعة لوزارة الدفاع والعدل، بالإضافة إلى تلك التابعة لسلطات حكومة إقليم كردستان. ويقوم مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، من خلال مناقشاته مع وزارة الداخلية، بدراسة إمكانية زيارة المرافق التابعة للوزارة في المستقبل القريب.

وبغية معالجة الاحتياجات الفورية في مجال بناء القدرات لدى الحكومة العراقية وموظفي الدولة، واصل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تنظيم مختلف النشاطات في كل من عمان وبغداد وأربيل. ففي حزيران/يونيو 2007، تم عقد ورشة عمل في عمان حول العدالة الانتقالية تمت فيها مناقشة مسألة التعويضات في بيئة الصراع وما بعد الصراع. تمثل الهدف من ورشة العمل هذه، والتي تم تنظيمها وتنفيذها بالمشاركة مع مركز العدالة الانتقالية الذي يتخذ من نيويورك مقراً له ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في إشراك عدد كبير من البرلمانيين والمنظمات غير الحكومية وأطراف أخرى في مناقشة المفاهيم ذات العلاقة بالعدالة الانتقالية وتحديد الخطوات اللازمة التي من شأنها تحقيق التقدم إلى الأمام.

وفي 3-4 حزيران/يونيو، نظم مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ورشة عمل استمرت يومين لمناقشة ومراجعة مشروع قانون المطبوعات في أربيل. كما تم عقد دورة تدريبية متخصصة في مجال الآليات الدولية لحماية حقوق السجناء والمعتقلين في الفترة بين 17-21 تشرين الأول/أكتوبر في عمان. وحضر الدورة التدريبية مسؤولون في المراكز الإصلاحية التابعة لحكومة إقليم كردستان.

وفي مطلع أيلول/سبتمبر، استضاف مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق دورة ثانية لتدريب المدربين في عمان حول القانون الدولي لحقوق الإنسان. وكان من بين المشاركين مسؤولون من وزارة حقوق الإنسان العراقية. وقد تركزت النشاطات الأخرى حول مجموعات العمل المعنية بالتنسيق في مجال سيادة القانون في بغداد، ما أتاح الفرصة لوزارات الدفاع وحقوق الإنسان والعدل لتقديم إحاطات للمجتمع الدولي والمطالبة بالدعم الملان.

نبذة إخبارية صادرة عن مكتب الدعم الدستوري

قدّم مكتب الدعم الدستوري التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تعليقات خفيفة للجنة مراجعة الدستور حول مسودة التقرير الذي رفعته اللجنة لمجلس النواب في 23 أيار/مايو 2007. كما واصل مكتب الدعم الدستوري متابعة عملية المراجعة الدستورية والتقى بأعضاء رفيعي المستوى لدى لجنة مراجعة الدستور ومجلس النواب وكثّل سياسية عديدة وكذلك مع محاورين دوليين. وبعد ذلك أُجّل مجلس النواب الموعد النهائي لتقديم تقرير لجنة مراجعة الدستور إلى 23 حزيران/يونيو ثم إلى نهاية العطلة الصيفية (4 أيلول/سبتمبر)، ثم تم إرجاؤها مؤخراً إلى نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر 2007. وأثناء فترة عملية المراجعة التي تم تمديدتها، واصل مكتب الدعم الدستوري تقديم مشورته ودعمه للجنة مراجعة الدستور وللقائمين على الصياغة القانونية التابعين لها حول الأوجه الفنية للتعديلات التي اقترحتها اللجنة. وعلاوةً على ذلك، التقى وفد من مكتب الدعم الدستوري مع ممثلين عن المجتمع الدولي بغية تنسيق استراتيجيات المشاركة وتقديم المشورة الفنية للجنة.

إضافة إلى ذلك وفي أواخر شهر آب/أغسطس، تمخض عن اللقاء المنعقد بين الرئيس العراقي، جلال طالباني، ونائب الرئيس، المهدي الهاشمي، ورئيس الوزراء، المالكي، ورئيس إقليم كردستان بارزاني، اتفاق على مستوى القمة حول تشريع معني بتشكيل لجنة عليا "للمساءلة والعدالة" ليحل محل مسودة قانون اجتهات البيث وكذلك تناول المجتمعون مسودة قانون المحافظات. وقدّم مكتب الدعم الدستوري تعليقه إزاء كل من مسودتي القانونين لمجلس النواب.

وعلاوةً على ذلك، طلب مجلس النواب رسمياً من لجنة مراجعة الدستور المشاركة في سن عناصر أساسية من التشريعات التي يملها الدستور، حيث ستساعد مشاركة لجنة مراجعة الدستور في ضمان أن تكون هذه التشريعات منسجمة والدستور. وكذلك وبما أن مكتب الدعم الدستوري يتمتع بعلاقة عمل جيدة مع لجنة مراجعة الدستور، فسيفكون بوسعه تقديم مسورة ومساعدة فاعلين في ظل العناصر التشريعية لتطبيق الدستور، بحسب الولاية التي أوكلها له مجلس الأمن بموجب قراره رقم 1770. وأعرب أعضاء قياديين لدى اللجنة عن حاجتهم لتدخل سياسي ذو شأن لبلوغ المستوى المرجو للتوافق في الأراء، وقد منح هذا التمديد أملاً في تمكين قيادة اللجنة من مواصلة نقاشاتها مع مختلف الأحزاب السياسية.

نشاطات الإغاثة وإعادة الإعمار والتنمية

في الوقت الذي لا تزال فيه الأوضاع في العراق متسمة بالتعقيد والصعوبة المتجسدين في الأوضاع السائدة في تلّ عفر ودبالي والتفجيرات التي وقعت في سنجان، إلا أننا نلاحظ عدداً من المبادرات الإيجابية. وتشتمل هذه النشرة على النشاطات والجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية الدولية ووكالات الأمم المتحدة و الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية خلال الفترة من شهر أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر 2007.

ولجذب مزيد من الاهتمام الجماهيري للأوضاع الإنسانية، قدّمت كل من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمفوضية العليا للاجئين المساعدة للحكومة في تنظيم الاجتماع التنسيقي الأول برئاسة وزير الهجرة والمهجرين في تموز/يوليو 2007.

وكنجزه من تطوير خطة العمليات المشتركة للعمل الإنساني في العراق وفقاً لتوجيهات نائب الممثل الخاص للأمين العام، جان ماري فاخوري، ساعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في إقامة ورشة عمل استمرت أعمالها لمدة يومين في الفترة من 4 - 5 حزيران/يونيو 2007 في العاصمة الأردنية عمان. وبدأ موظفو التنسيق لدى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وشركاء المنظمات غير الحكومية المعنيين، في تطوير خطة العمليات المشتركة تلك. وقد تم تصميم هذه الخطة بصفتها أداة شاملة ومتناسكة تحوي عناصر محددة من الأولويات والمشاركات الإنسانية المقامة على أساس الاحتياجات وإنقاذ الأرواح.

وشاركت البعثة في اللقاء الأول لدول جوار العراق حول اللاجئين العراقيين عبر تقديم دعمها لوزارة الخارجية في التحضير لهذا الحدث. ونظر المجتمعون في السبل التي يمكنهم من خلالها التخفيف من العبء الملقى على كاهل الدول التي تستضيف ما يفوق 2.3 مليون عراقي. وكان من بين المشاركين ممثلين عن العراق وسوريا ومصر وجامعة الدول العربية ووكالات الأمم المتحدة. وحضر كل من الولايات المتحدة وتركيا وإيران وروسيا واليابان والأمم المتحدة بصفتهم مراقبين ووسطاء بين الدول المستضيفة والعراق.

وتم البدء بمناقشات مع القوة متعددة الجنسيات في العراق لإنشاء فريق عمل إنساني مدني-عسكري، حيث يتمثل الهدف من أعمال هذا الفريق في فتح باب للحوار اللازم لتقديم الدعم لنشاطات البعثة الإنسانية. كما يتم حالياً مناقشة اختصاصات الفريق العامل بين كل من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والقوة متعددة الجنسيات. وجاء ذلك كاستجابة للضرورة الملحة لتواؤم التفاعل العسكري - المدني بين وكالات الأمم المتحدة والقوة متعددة الجنسيات ولاستكشاف سبل التفاعل مع قوات الأمن العراقية.

وعقب انطلاقة العهد الدولي مع العراق الذي تم ضمن الاجتماع الذي انعقد في شرم الشيخ، عيّنت الحكومة العراقية أمانة عامة للعهد الدولي بدعم من الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية. وقدّمت شعبية إعادة الإعمار والتنمية بالتعاون مع البنك الدولي مساعداتها لحكومة العراق في إعداد تقرير التقدم المحرز نصف السنوي الذي تم إنجازه بشأن العهد الدولي مع العراق والذي أُطلق في 16 تموز/يوليو في بغداد وفي 20 تموز/يوليو في نيويورك. ويُمثل هذا التقرير علامة هامة، حيث يُشير إلى تطبيق العهد الدولي ويسعى لتحقيق الرؤية الوطنية للحكومة العراقية في السلام والازدهار وشراكة دولية جديدة.

وشاركت شعبية إعادة الإعمار والتنمية في اجتماع اللجنة التنسيقية للمرفق الدولي لصندوق إعادة إعمار العراق وشاركت في تروس الاجتماع الذي انعقد في بغداد في 31 تموز/يوليو 2007، حيث استعرضت اللجنة التنسيقية للمرفق اختصاصات المرفق الدولي لصندوق إعادة إعمار العراق للمصادقة عليها خلال اجتماع المرفق الدولي لصندوق إعادة إعمار العراق/مئدي إعادة إعمار العراق المزمع انعقاده في باري (إيطاليا) في الفترة الواقعة بين 28 و 29 تشرين الأول/أكتوبر 2007، كما تم تأسيس أمانة عامة للمرفق الدولي لصندوق إعادة إعمار العراق. وتُعزز الاختصاصات الجديدة للمرفق الدولي لصندوق إعادة إعمار العراق الملكية العراقية من خلال اضطلاعها بدور أكبر في إدارة المشاريع والموافقة عليها.

وعقب التفجيرات التي وقعت في سنجان، عمل مكتب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في أربيل على تنسيق الجهود الإنسانية مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وجمعية الهلال الأحمر العراقية وسلطات إقليم كردستان لمساعدة الضحايا. وقامت وكالات الأمم المتحدة بتوحيد مصادرها بغية تقديم مساعدات إنسانية عاجلة للعائلات المتضررة في الوقت الذي أجرى فيه الممثل الخاص للأمين العام زيارة للمنطقة من أجل مناقشة الحلول المستدامة.

ومنذ شهر آب/أغسطس، وخذت الأمم المتحدة والحكومة العراقية مواردها من أجل احتواء وباء الكوليرا، حيث يُقدم الفريق القطري التابع للأمم المتحدة من خلال منظمة الصحة العالمية دعماً فنياً للعراق على هيئة معالجة المياه وضبط جودتها وتعزيز قدرات الإشراف من خلال وزارة الصحة.

وعقد الفريق القطري التابع للأمم المتحدة اجتماعاً في الفترة الواقعة بين 23 - 24 أيلول/سبتمبر 2007 حول إعادة صياغة استراتيجية المساعدات المقدمة للعراق خلال الأعوام 2008 - 2010. ويعتزم الفريق القطري جعل الأولويات الاستراتيجية متلائمة واستراتيجية التنمية الوطنية والعهد الدولي مع العراق. وتمخض عن هذا الاجتماع توصيات ترمي إلى تعزيز عملية التنسيق من خلال نهج المجموعات وزيادة حضور الأمم المتحدة في العراق لا سيما في المحافظات، حيثما يسمح الوضع الأمني بذلك.

هذا وقد أنهى السيد جان - ماري فاخوري مهامه كمنسق للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في العراق لدى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في 30 حزيران/يونيو 2007.

آخر المستجدات الانتخابية

يواصل فريق تقديم الدعم الانتخابي التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق عمله مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لضمان بلوغها حالة الاستعداد اللازم لإجراء أية انتخابات مستقبلية في البلاد. وكان من أول المهام التي اضطلع بها مجلس المفوضين الذي تم تعيينه في 8 أيار/مايو قبول دعوة تلقاها من مفوضية الانتخابات الهندية لاستضافة ورشة عمل إرشادية في نيودلهي ساعد في تنظيمها كل من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وضمت ورشة العمل، التي لاقت استحساناً كبيراً، خبراء انتخابيين دوليين وأعضاء المجلس لمناقشة أمور هامة معنية بالانتخابات وترتيب الأولويات في المستقبل.

كما تقوم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بالإعداد لمشاركة المجلس في نشاطات تدريبية ورقابية معنية بالانتخابات والتي ستسببها جمهورية كوريا الجنوبية وأستراليا، على التوالي.

وحال عودتهم للعراق، واصل أعضاء مجلس المفوضين العمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على برنامج شامل لبناء القدرات. وقد تم وضع هذا البرنامج، الذي يتلقى تمويله من المرفق الدولي لصندوق إعادة إعمار العراق، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وشركائها - من بينهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - ومفوضية الانتخابات.

وقد اشتمل العمل لتنفيذ النشاطات التي تم تحديد أولوياتها على إجراء ورش عمل لكل من مجلس المفوضين وإدارة المفوضية حول التخطيط الاستراتيجي والعملياتي وسجل الناخبين ومجالات فنية أخرى.

وبناءً على الدور الذي لعبته بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في مراقبة عملية اختيار مجلس المفوضين، تلقت البعثة دعوة لمراقبة اختيار 19 مديراً للمكاتب الانتخابية في المحافظات، وستصدر البعثة تقريراً حول عملية الاختيار، وهي تعتبر تعيين المرء خطوة هامة للسير في عملية انتخاب المفوضية نحو حالة من التأهب العملياتي.

وتنظر البعثة إلى تحديث نظام سجل الناخبين باعتباره ضرورياً لإجراء أية انتخابات تحظى بالقبول والمصادقية في العراق، حيث تقدم البعثة، بمساعدة شريكها المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، المشورة للمفوضية إزاء الخطوات اللازمة لتحويل قاعدة بيانات نظام الحصة التمثيلية الحالي والتي قد تشكل أساساً لسجل الناخبين للانتخابات القادمة.

ويتواصل إجراء مشاورات مع شركاء عراقيين حول مواضيع هامة منها النظام الانتخابي وكيفية إشراك اللاجئين داخلياً في النشاطات الانتخابية. ولا تزال تحديات كثيرة تشوب عملية الإعداد للانتخابات مستقبلية في العراق. إلا أن البعثة تواصل إبداء استعدادها لتقديم المشورة إزاء القرارات التشريعية والإدارية والتنفيذية اللازمة للسير فُماً في هذه العملية.

موجز صادر عن المكتب الإعلامي

خلال الأشهر القليلة المنصرمة، واصل المكتب الإعلامي تزويد العراقيين والجماهير المستهدفة وشركاء آخرين بمعلومات حول النشاطات العديدة التي تضطلع بها البعثة والتي كان من أبرزها انتشار مرض الكوليرا في شمال العراق وإطلاق تقرير حقوق الإنسان الحادي عشر الصادر عن البعثة.

وبالإضافة إلى المؤتمرين الصحفيين الرئيسيين، واصل المكتب إصدار نشراته اليومية وآخر المستجدات على الساحة العراقية بالثلاث لغات - العربية والإنجليزية والكرديّة - من خلال التقارير الإخبارية والإعلامية الدولية والإقليمية. وتستفيد كافة النشاطات والجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمشاركة مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق من الشبكات والأدوات التي يُنتجها المكتب الإعلامي.

أما بالنسبة للتطورات على الساحة العراقية، قام المكتب الإعلامي خلال الأشهر الماضية بكتابة ونشر ما يزيد عن 20 بياناً صحفياً تتطرق للعديد من المواضيع؛ وكان منها إدانة الممثل الخاص للأمين العام للهجمات التي جرت مؤخراً واستهداف المرتدين المقدسين في سامراء وتفجيرات كركوك وكذلك التفجيرات التي وقعت في سنجار في شمال العراق. وفي بيان صحفي منفصل، ألفت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الضوء على جهود التنسيق التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة ضحايا تفجيرات سنجار. إضافة إلى ذلك، أثنت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على جهود لجنة مراجعة الدستور وقامت بتغطية زيارة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لإقليم كردستان والإعلان عن إطلاق تقرير التقدم المحرز في العهد الدولي مع العراق. أما بالنسبة للمصالحة الوطنية، فقد أصدر المكتب الإعلامي بيانات صحفية حول دعوة الممثل الخاص للأمين العام للتعزير مناخ المصالحة في البلاد وكذلك إبداء قلقه إزاء عمليات القصف التي تستهدف شمال العراق.

ومع توسيع نطاق مهمة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تماشياً مع قرار مجلس الأمن 1770، يرى المكتب الإعلامي أن دوره في مجال المعلومات العامة سيتوسع من خلال التعريف بأولويات البعثة فيما يتعلق بتنفيذ الولاية الأوسع نطاقاً والتي تشمل المصالحة الوطنية، والحوار الإقليمي، واللاجئين (داخل وخارج البلاد) ومحاوله السيطرة على النزاعات المتعلقة بالحدود في البلاد. كما ستشمل هذه الاستراتيجية استنباط الوسائل اللازمة لتجاوز التحديات.

آخر المستجدات المتعلقة بالشؤون السياسية

واجهت حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي تحديات متزايدة عندما فقدت عدداً من الوزراء بعد انسحاب بعض الأحزاب، ففي 29 حزيران/يونيو علقت جبهة التوافق مشاركة وزراءها في الحكومة احتجاجاً على اعتقال وزير الثقافة، محمد عبد الله الهاشمي. وتبعاً لذلك، قام الوزراء الستة من القائمة ذاتها بتقديم استقالتهم في 1 آب/أغسطس بمن فيهم نائب رئيس الوزراء سلام الزويبي حيث لم تتم الاستجابة لمطالبهم التي تم تقديمها في 25 تموز/يوليو. وفي 5 آب/أغسطس قام حزب سياسي آخر، وهو القائمة العراقية، بتعليق مشاركة وزرائه الخمس في الحكومة. هذا إضافة إلى استقالة ستة وزراء من الحركة الصدرية والتي تمت في وقت سابق من هذا العام.

وإثر هذه الانسحابات، أعلن رئيس الوزراء في 16 آب/أغسطس عن تشكيل تحالف جديد ضم الأحزاب السياسية في حكومته بما في ذلك حزب الدعوة والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي (وكلاهما حزبان شيعيان) إضافة إلى الاتحاد الوطني الكردستاني والاتحاد الديمقراطي الكردستاني (وكلاهما حزبان كرديان). وقد أعقب ذلك اتفاق آخر يوم 26 آب/أغسطس بين كل من رئيس الوزراء، نوري المالكي، والرئيس جلال طالباني، ونائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي ورئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني الذين اتفقوا على سلسلة من المبادرات التشريعية. وقد اتفق القادة على تغيير قانون اجتثاث البعث الحالي واستبداله بقانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة كما تمت المصادقة على مشروع قانون المحافظات غير المنضوية تحت إقليم.

وفي 27 آب، أغسطس إندلع قتال عنيف بين الشيعة في كربلاء استمر ثلاثة أيام في ذروة أحد الاحتفالات الدينية. وفي أعقاب هذا الحادث أصدر مقتدى الصدر، زعيم التيار الصدري، في 29 آب/أغسطس أوامره إلى جيش المهدي بتعليق كافة نشاطاته ولمدة ستة أشهر. وكانت الحركة الصدرية قد أعلنت في 15 أيلول/سبتمبر انسحابها من الائتلاف العراقي الموحد الذي يشكل الكتلة الغالبة في البرلمان. ونتيجة لذلك فقد الائتلاف العراقي الموحد 32 من أصل 113 مقعداً في البرلمان. وقد أقرّ مجلس الوزراء مشروع قانون النفط والغاز في 3 تموز/يوليو في غياب عدد كبير من أعضائه بسبب مقاطعة جبهة التوافق واستقالة الصدرين. وعلى أية حال، لم يتم لحد الآن مناقشة مشروع القانون في مجلس النواب. وفي هذه الأثناء، أقرّ المجلس الوطني الكردستاني قانون النفط والغاز في إقليم كردستان ودخل هذا القانون حيز التنفيذ بعد مصادقة رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني عليه في 9 آب/أغسطس.

واجتمعت لجنة تطبيق المادة 140 المتعلقة بمدينة كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها خلال شهر أغسطس/آب برئاسة رئيسها الجديد السيد راند فهمي وزير العلوم والتكنولوجيا وعضو القائمة العراقية.

ولاتزال الجهود الإقليمية والدولية تُبذل لتحسين الوضع في العراق. وفي 24 تموز/ يوليو عُقدت في بغداد جولة جديدة من المحادثات المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران حول المسائل الأمنية في العراق. وفي 6 آب/ أغسطس عُقد في بغداد اجتماع فني كمتابعة للجولة الثانية من المحادثات. وركزت المشاورات على آليات تشكيل اللجنة الأمنية الثلاثية المقترحة. وفي 9 أيلول/سبتمبر استضافت الحكومة العراقية اجتماعاً ثانياً على مستوى الخبراء لدول جوار العراق (إيران وتركيا والكويت وسوريا والأردن والسعودية). كما حضر الاجتماع ممثلون عن مصر والبحرين والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة الثمانية وجامعة الدول العربية.

نشاطات الحرس الفيجيين - الركبى

نقلت وسائل الإعلام العالمية بعد ظهيرة يوم الأحد مباراة الركبى بين فرقي فيجي وجنوب أفريقيا من خلال تواجدنا مع موظفي حفظ السلام الفيجيين المقيمين في المنطقة الخضراء ببغداد. ففي مقالة نشرتها وكالة رويترز للأنباء تحت عنوان "الركبى تنقل جانباً صغيراً من فيجي إلى بغداد"، نقل ديفيد كلارك تجربة ما يزيد على 50 جندياً وحارساً أمنياً فيجياً يعملون لدى الأمم المتحدة كانوا يشاهدون عن كثب مباراة الركبى بين منتخبى جنوب أفريقيا وفيجي وذلك ضمن بطولة كأس العالم للركبى.

ونقل كلارك مقتطفات عن بعض زملائنا الفيجيين وهم يعبرون عن تعاطفهم وحماهم. فعلى سبيل المثال قال جورج ناتوكا البالغ من العمر 32 عاماً "إن سير الأمور بشكل حسن في هذه المباراة يجعلنا نشعر بالسعادة والراحة وكاننا في وطننا جنبا إلى جنب مع كل أولئك الرجال الفيجيين". وقال زميل له يدعى كينيفيليام سالابوكي يبلغ من العمر 43 عاماً: "إن هذه المباراة تذهب بنا بعيداً ولاسيما عن واجباتنا اليومية".

وفي الوقت الذي ساد فيه التفاؤل أوساط الموظفين الفيجيين لدى الأمم المتحدة على أمل تحقيق نصر عالمي كبير في مجال الركبى، قال أوسيري: "سنفوز في هذه المباراة، سنفوز، أنا واثق من هذا". بيد أن شعوراً بدأ يتسلل ببطء بأن فيجي ستخسر المباراة أمام جنوب أفريقيا. وساد شعور من الخيبة صفوف الجنود والحرس الفيجيين ورغم ذلك كان ثمة إحساس قوي بالفخر حيث أن جزر فيجي، وهي دولة صغيرة تتألف من عدة جزر وتعداد سكانها لا يتعدى المليون نسمة تقع في جنوب المحيط الهادي إلى الشرق من فانواتو وإلى الغرب من تونكا وإلى الجنوب من توفالو، قد استطاعت الوصول إلى المراتب العالمية في لعبة الركبى. وقد أحسن جاك كوماتاي التعبير حين قال: "كنت متحمساً عند سماع التشديد الوطني وعندما بدأت المباراة. حتى وإن لم نتأهل إلى الدور ربع النهائي، فإن أستراليا ونيوزيلاندا لم تتأهلا أيضاً"، مجرباً عن فخره لوصل لاعبي الركبى الفيجيين إلى هذه المرحلة.



نشرة (يونامي) - صوت البعثة

() .

Unami-information@un.org

+962 777163853

2644

http://www.uniraq.org :